

Distr.: Limited  
18 March 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثانية والستون

فيينا، ١٤-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

## مشروع التقرير

المقرر: ألفارو سالسيدو توييت (بيرو)

إضافة

## الجزء الوزاري

### ألف- افتتاح الجزء الوزاري

١- عُقد الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، وافتتحه رئيس الدورة الثانية والستين للجنة، وشارك فيه ما مجموعه [...] دولة.

### باء- المناقشة العامة في إطار الجزء الوزاري

٢- في الجلسة الأولى من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، التي كانت هي أيضا الجلسة الأولى من الجزء الوزاري، المعقودة في ١٤ آذار/مارس، تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم:

ميرغني أبكر الطيب بجيت، الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (فيينا)  
ورئيس اللجنة

مراسم الافتتاح

ممثلو منتدى الشباب

ممثلو الشبكة العلمية

جيمي بريدج نيابة عن فرقة عمل المجتمع المدني المعنية بالمخدرات



## الافتتاح الرسمي

ماريا فرناندا اسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة (رسالة بالصوت والصورة)

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة (رسالة بالصوت والصورة)

يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا

فيروج سومياي، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (رسالة بالصوت والصورة)

عمر عامر يوسف، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)

فيفيان أوكيكي، الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)

بن هو، مستشار البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)

ديميتريس أفراموبولس، مفوض شؤون الهجرة والمواطنة والشؤون الداخلية بالمفوضية الأوروبية (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)<sup>(١)</sup>

إيفو موراليس أيمبا، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات

هربرت كيكل، وزير الداخلية في النمسا

سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي

خورخي ألبرتو أريسا مونتسيرات، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية

جوزفين تيو، وزيرة القوى العاملة والوزيرة الثانية للشؤون الداخلية في سنغافورة

أوريليس فيريغا، وزير الصحة في ليتوانيا

بينت هويه، وزير الصحة وخدمات الرعاية في النرويج

آدم فويتيتخ، وزير الصحة في تشيكيا

براجين غوتونغ، نائب رئيس الوزراء ووزير العدل في تايلند

غلوريا ماريا بوريرو، وزيرة العدل والقانون في كولومبيا

(١) أيدت البلدان التالية البيان: أرمينيا، ألبانيا، أندورا، أوكرانيا، آيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا الشمالية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سان مارينو، صربيا.

مارفين هانلون ديمز، وزير الأمن القومي في جزر البهاما

زلاتيبيور لونتشار، وزير الصحة في صربيا

ماريا فيرونیکا اسبينوسا سيرنو، وزيرة الصحة العمومية في إكوادور

تيودورو لوبيس لوكسين، وزير خارجية الفلبين

سوزان شابنغو، وزيرة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا

برونو بروينس، وزير الرعاية الطبية في هولندا

٣- وفي الجلسة الثانية من الدورة الثانية والستين للجنة، المعقودة في ١٤ آذار/مارس،  
تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم:

تان سري داتو حاجي محيي الدين بن حاجي مهد ياسين، وزير الداخلية في ماليزيا

أبو بكر مالامي، النائب العام ووزير العدل في نيجيريا

كينجي يامادا، نائب وزير الخارجية البرلماني في اليابان

رام باهادور تابا مغار، وزير الداخلية في نيبال

كياو سوي، وزير الداخلية الاتحادي في ميانمار

خوان أندريس روبايو ألبيرو، نائب أمين، رئاسة الجمهورية في أوروغواي

كيرستن د. ماديسون، الممثلة الخاصة لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

تيلّا لادور-فريشير، الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (فيينا)

ياروسلاف بينكاس، كبير مفتشي التصحاح في بولندا

الدرديري محمد أحمد الدخيري، وزير خارجية السودان<sup>(٢)</sup>

سفيتلانا يوردانوفا، وكيلة وزارة الصحة في بلغاريا

أندري بنديتشيتش، الممثل الدائم لسلفينيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

دورتي سونديرغارد، نائبة الأمين الدائم لوزارة الصحة الدانمرك

محمد الملاحي، مساعد مدير الأمن العام للأمن الجنائي في الأردن

شرحون ساليمزودا، مدير جهاز مكافحة المخدرات في طاجيكستان

إليندا س.أ. محمد، وكيلة وزارة، ديوان رئاسة وزراء بروني دار السلام

راكيل دوارتي، وزيرة الدولة لشؤون الصحة في البرتغال

(٢) أدلى بكلمة أيضا نيابة عن جامعة الدول العربية.

داي جين يون، وكيل وزارة والمدعي العام الأول، مكتب الشؤون الجنائية، وزارة العدل  
في جمهورية كوريا

كلود كرم، قاض ورئيس الغرفة الأولى بمحكمة التمييز، وزارة العدل في لبنان  
سُوِيُونِيك أومورزاكوف، وكيل أول وزارة الداخلية في كازاخستان  
أليخان دور سولانو أورتيس، الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة (فيينا)  
إدريس زمان، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في أفغانستان  
رايد أرافات، وزير دولة بوزارة الداخلية في رومانيا

٤- وفي الجلسة الثانية أيضاً، ألقى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بياناً في إطار ممارسة حق الرد.  
٥- وفي الجلسة الثالثة من الدورة، المعقودة في ١٤ آذار/مارس، تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم:

باتونغالاغ غانخوراي، الممثلة الدائمة لمغوليا لدى الأمم المتحدة (فيينا)  
آنا إيسابيل ليما فرنانديس، وزيرة الدولة للخدمات الاجتماعية، وزارة الصحة وشؤون  
المستهلك والرعاية الاجتماعية في إسبانيا  
هيرو ويناركو، مفوض عام الشرطة ورئيس الجهاز الوطني لمكافحة المخدرات في  
إندونيسيا

جانان سليمانوف، وكيل أول وزارة الداخلية في كازاخستان  
مارلينه مورتلير، مفوضة الحكومة الاتحادية لشؤون المخدرات، وزارة الصحة الاتحادية  
في ألمانيا

أسامة الناشي، القائم بالأعمال، البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (فيينا)  
عبد العزيز معيوف الرميحي، مدير عام، الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية ومقرر  
اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في البحرين

شياوجون واي، نائب الأمين العام للجنة الوطنية لمراقبة المخدرات ونائب المدير العام  
لمكتب مكافحة المخدرات، وزارة الأمن العام في الصين  
أرنالدو جوسيو بينيتيس، وزير وأمين تنفيذي، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات  
في باراغواي

أوراز ساهيت سيديليف، رئيس المديرية الرابعة، وزارة الداخلية في تركمانستان  
أحمد الزهراني، المدير العام للإدارة العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية  
محمد المزغني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (فيينا)

ماركو بالاريسو ليسارسابورو، المدير العام للشؤون العالمية والمتعددة الأطراف، وزارة  
خارجية بيرو

- صفاء شبات، الممثلة المناوبة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- وفي الجلسة الرابعة من الدورة، المعقودة في ١٥ آذار/مارس، تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم:
- برافيند كومار جوغنوت، رئيس وزراء موريشيوس
- أمبروز ديرى، وزير الداخلية في غانا
- أندرياس خانتوس، وزير الصحة في اليونان
- أرسن توروسيان، وزير الصحة في أرمينيا
- مايكل فالزون، وزير شؤون الأسرة وحقوق الطفل والتضامن الاجتماعي في مالطة
- ساندرا إيريكافيل بولانكو، وزيرة خارجية غواتيمالا
- ستيورت هـ. غيتروو، وزير العدل والشرطة في سورينام
- أوسكار مانويل سيلفيرا مارتينيس، وزير العدل في كوبا
- إيربما مبالو، وزير الداخلية في غامبيا
- سعيد عبد الله سعيد بن توير السويدي، مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة
- أحمد مهتار غون، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- ميشيل بودرو، المديرية العامة لإدارة المواد الخاضعة للمراقبة، وزارة الصحة في كندا
- اسكندر مؤمني كالاغاري، الأمين العام لإدارة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية
- باتريك أولي نتوتو، رئيس الأمناء الإداريين، وزارة الداخلية والتنسيق في كينيا
- إيلينا رافتي، الممثلة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- بيركو هيميلينين، الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- تود كريل، نائب أمين، وزارة الصحة في نيوزيلندا
- عارف نواز خان، أمين، وزارة مكافحة المخدرات في باكستان
- أندريس ألكسندر راميريس ميدرانو، المدير التنفيذي للمفوضية الوطنية لمكافحة المخدرات في السلفادور
- لويس أوميانو، مدير شؤون الأمن والدفاع، وزارة خارجية الجمهورية الدومينيكية
- جيليكو بلازونيتش، وزير دولة، وزارة الصحة في كرواتيا
- عبد الله ناصر الهاجري، سكرتير ثان، القائم بالأعمال، البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة (فيينا)

سيتونغ تشينتهوتينه، الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة (فيينا) روبرتو استيبان مورو، وزير دولة ورئيس أمانة السياسات الشاملة المتعلقة بالمخدرات في الأرجنتين

-٧

وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٥ آذار/مارس، تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم:

جوزيه أنطونيو ماركونديس دي كارفالهو، الممثل الدائم للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (فيينا)

نيكولا بريس، رئيس البعثة الوزارية المشتركة لمكافحة المخدرات وسلوكيات الإدمان في فرنسا

غوين نايتينغيل، رئيسة وحدة المخدرات والكحوليات، وزارة الداخلية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

ماريا أسونتا أتشيلي ساباتي، الممثلة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

كاثرين بايرن، وزيرة الدولة لشؤون تحسين الصحة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، وزارة الصحة في أيرلندا

عمر عامر يوسف، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (فيينا)

غلوريا نافريتي، الممثلة الدائمة لشيلى لدى الأمم المتحدة (فيينا)<sup>(٣)</sup>

ألينا كوتشينا، الممثلة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة (فيينا)

خالد الدين، وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي في الكويت

فرانسيس كونتريراس، رئيس المفوضين، هيئة القواعد التنظيمية للتصحيح في هندوراس

بريندون تشارلز هامر، الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

أحاي بوشان باندي، أمين الإيرادات، إدارة الإيرادات في الهند

نورا روميرو كرونيج، نائبة المدير العام للمكتب الاتحادي للصحة العمومية في سويسرا

ألينا مباوي، مفوضة، مفوضية مكافحة المخدرات في زامبيا

غيسلان دوو، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

كارولي دان، الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

هيلينا ماتيسوس كيدا، وكيلة وزارة الداخلية في موزامبيق

خوان رامون دي لا فوينتي، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية المكسيك

(٣) أدلت بكلمة أيضا نيابة عن الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشلبي وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكوستاريكا والمكسيك.

- فان سون نغوين، وكيل وزارة الأمن العام في فييت نام<sup>(٤)</sup>
- توماس كوك، الممثل الدائم لأستونيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- شيريل كاي سينسر، الممثلة الدائمة لجامايا لدى الأمم المتحدة (جنيف وفيينا)
- ٨- وفي الجلسة السادسة من الدورة، المعقودة في ١٥ آذار/مارس، تكلم الأشخاص التالية أسماؤهم:
- رولاندو رودريغيس سيدينيو، الأمين العام لمكتب النائب العام في بنما
- لطفى بو شعرة، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- محمد شهيد الزمان، أمين شعبة الخدمات الأمنية، وزارة الداخلية في بنغلاديش
- ليونيتو باكالاندو، رئيس شعبة الشؤون القانونية ومساعد النائب العام، وزارة العدل في ولايات ميكرونيزيا الموحدة
- يوسف أحمد الجابري، الممثل الدائم لعُمان لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- ليوناردو أويروبيو إنوسينسيو، وزير الدولة لشؤون الرعاية الصحية، وزارة الصحة في أنغولا
- مامادو كروما، الأمين العام للجنة الوزارية المشتركة لمكافحة المخدرات، كوت ديفوار
- جلال العاشي، القائم بالأعمال بالنيابة، البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- فريدريك ميلانزي، مفوض العمليات، هيئة منع ومكافحة المخدرات في جمهورية تنزانيا المتحدة
- يانوش أوربانتشيك، المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة (فيينا)
- جاويد محمود، مستشار شؤون حقوق الإنسان وسياسات المخدرات، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- أميرة الفضيل، مفوضة الشؤون الاجتماعية، الاتحاد الأفريقي
- نينان فاروغيسي، مستشار أول، برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز
- جيل فورت، منسق شؤون الأدوية والمنتجات الصحية الأساسية، منظمة الصحة العالمية
- ألبرتو دونا، الممثل الدائم المناوب لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة
- فلاديمير نوروف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون
- ميخائيل ميليخوف، مستشار، منظمة معاهدة الأمن الجماعي
- فارا أورتيا، أمينة شؤون الأمن المتعدد الأبعاد، منظمة الدول الأمريكية

(٤) أدل بكلمة أيضاً نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لاشا غوغوادزي، كبير موظفي إدارة الصحة والرعاية الصحية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

توماس غريمينغير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

### ملخص للنقاط البارزة في المناقشة العامة

٩- يرد فيما يلي الملخص الذي أعده الرئيس بشأن النقاط البارزة في المناقشة العامة، والتي لم تخضع للتفاوض:

١٠- حظي اعتماد الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها بالترحيب، وأعرب عن الثقة في أن هذا التوافق الدولي من شأنه أن يحفز المجتمع العالمي على التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات المشتركة المتعهد بها في العقد الماضي من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها بشكل فعال، ورأى الجميع أن هذا المسعى يمثل مسؤولية عامة ومشاركة من أجل تعزيز الصحة والسلامة والرفاه للبشر كافة.

١١- وأقر بأن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات هي حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، إذ أنها تتيح للدول الأطراف ما يكفي من المرونة لصوغ وتنفيذ سياسات وطنية بشأن المخدرات وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها بما يتماشى مع التزاماتها بموجب الاتفاقيات والصكوك القائمة. وكانت الجهود التي تبذلها الدول الأطراف للامتثال لأحكام تلك الاتفاقيات وكفالة التنفيذ الفعال لها موضع ترحيب وتشجيع، بينما أعرب عن القلق إزاء إباحة تعاطي المواد الخاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقيات، بما في ذلك القنب.

١٢- وسلط الضوء على أن الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩ والبيان الوزاري المشترك الصادر عن الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات في عام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، والمعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" صكوك تمثل التزامات المجتمع الدولي بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وأقر بأن تلك الصكوك تكمل وتعزز بعضها بعضاً.

١٣- ونوه بما أحرز من تقدم ملموس في تنفيذ تلك الالتزامات على مدى العقد الماضي، وإن لوحظ مع القلق أن هناك تحديات مستمرة ومستجدة لا تزال قائمة. وسلّم أيضاً بأن الدول الأعضاء، بما في ذلك دول العبور، تواجه تحديات متعددة الجوانب، وأكد مجدداً على استمرار الحاجة إلى التعاون والدعم المتبادل. وذكر أن تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٤- وأعيد التأكيد على أهمية دور لجنة المخدرات بصفتها جهاز صنع السياسات الرئيسي في الأمم المتحدة المنوط بالمسؤولية الرئيسية عن شؤون مراقبة المخدرات وشجع على تعزيز التعاون بين



اللجنة ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في إطار الولايات التعاهدية المسندة إلى كل منها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/مكتب المخدرات والجريمة)، وسائر كيانات الأمم المتحدة المعنية.

١٥- وأكد بعض المتكلمين من جديد عزمهم على العمل بنشاط على تعزيز وتحقيق الهدف الرامي إلى إيجاد مجتمع خالٍ من تعاطي المخدرات.

١٦- وأشار إلى أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن وقائم على الأدلة العلمية يركز على الإنسان في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والأفراد المعرضين للخطر في المجتمع.

١٧- وأشار إلى ضرورة العمل على تحسين صحة جميع أفراد المجتمع وتسهيل اتباع أساليب الحياة الصحية من خلال اتخاذ تدابير وقائية تستند إلى أدلة علمية والوقاية من تعاطي المخدرات، ولا سيما في صفوف الشباب.

١٨- وأقر بأن الازتهان للمخدرات اضطراب صحي معقد يمكن الوقاية منه ومعالجته من خلال توفير برامج تستند إلى الأدلة العلمية للعلاج من تعاطي المخدرات ولتقديم الضروب اللازمة من الرعاية والمعاونة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. وأقر أيضاً بأن خطر انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي وسائر الأمراض المنقولة بالدم المرتبطة بتعاطي المخدرات يمكن التصدي له بطريقة فعالة بتدابير ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي المخدرات على الناس.

١٩- ورئي أن إمكانيات الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية متفاوتة من بلد إلى آخر على الصعيد العالمي وأن من الضروري تحسين هذه الإمكانيات باتخاذ تدابير مناسبة لإزالة العوائق التي تعترض الحصول عليها، مع منع تسريب تلك المواد وإساءة استعمالها والاتجار بها.

٢٠- ورئي أن من المهم، عند وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات، كفالة حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع وحمايتهم بمختلف السبل، بما في ذلك ضمان توفير الخدمات الصحية للأشخاص المائلين أمام أجهزة العدالة الجنائية بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، وإيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات أفراد المجتمع من الفئات المعرضة للخطر بشدة.

٢١- وأعرب عن القلق إزاء أزمة المؤثرات الأفيونية التي تؤثر في الوقت الراهن على بعض أنحاء العالم، إلى جانب التحديات المستجدة المتصلة بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية وتزايد معدلات إساءة استعمال المستحضرات الصيدلانية والسلائف وتسريبها.

٢٢- ورئي أن من الأولويات العمل على صون سلامة جميع الأفراد وضمان أمنهم من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى منع ومكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٢٣- وأشار أيضاً إلى أن مكافحة الجرائم وأعمال العنف المرتبطة بالمخدرات باستخدام نهج أشد فعالية لتطبيق العدالة الجنائية والتصدي لصلاتها بأشكال الجريمة المنظمة الأخرى، بما يشمل جرائم

غسل الأموال، بما في ذلك غسل الأموال المتصل بالفساد وتمويل الإرهاب، هي جوانب هامة للعمل على خفض العرض. وشُجِّع التعاون الثنائي والإقليمي في المسائل الجنائية، مثل تبادل المعلومات وإجراء عمليات مشتركة لإنفاذ القوانين. وشُدِّد على أهمية تدابير التصدي لاستخدام الإنترنت والشبكة الخفية وأساليب الدفع الإلكتروني لأغراض إجرامية في مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٢٤- وأشير إلى أن التدابير البديلة أو الإضافية للإدانة أو العقوبة، في الحالات المناسبة، تماشى مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وشُجِّع على وضع سياسات وتدابير تناسبية وفعالة، ودُعي إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والكرامة المتأصلة للأفراد كافة وسيادة القانون لدى صوغ وتنفيذ السياسات الخاصة بالمخدرات.

٢٥- وعاود بعض المتكلمين تأكيد معارضتهم لاستخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٢٦- وشُدِّد على أن برامج التنمية البديلة الشاملة يمكن أن تدعم استراتيجيات التنمية المستدامة والحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة، والإسهام في منع الجرائم المتصلة بالمخدرات في السياقات الحضرية.

٢٧- وأعتبر من المهم التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير بدائل اقتصادية مستدامة ومشروعة لفائدة السكان المتضررين. وأقرَّ بالحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة العوامل الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة بالمخدرات، بما في ذلك البطالة، والتهميش الاجتماعي، والوصم. وشُجِّع على تعزيز المنظور الإنمائي في إطار السياسات الشاملة والمتوازنة بشأن المخدرات باعتباره أمراً يمكن أن يساعد في معالجة أسباب وعواقب زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٢٨- وشُدِّد على أهمية تعزيز المساعدة التقنية، بما في ذلك توفيرها من خلال مبادرات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض. كما سلَّط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في سياق اجتماعات اللجنة.

٢٩- وشُدِّد على أن جمع البيانات المناسبة والموثوقة على الصعيدين الوطني والدولي مسعى بالغ الأهمية يلزم تحسينه، من خلال التعاون التقني وغير ذلك من السبل، بغية اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى أدلة. كما شُدِّد على ضرورة جمع بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال جملة أمور، منها تعزيز وتبسيط الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية الذي يجسد جميع الالتزامات.

٣٠- وأقرَّ بأن مشكلة المخدرات العالمية لا يمكن التصدي لها بشكل فعال إلا في إطار تعاوني شامل للجميع، مع قيام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمجتمع العلمي، وكيانات الأمم المتحدة المعنية، بالأدوار المنوطة بكل منهم.

## جيم - اجتماعا المائدة المستديرة التفاعليان لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار الجزء الوزاري

٣١ - عُقد اجتماعا المائدة المستديرة يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الموضوعين التاليين:

(أ) تقييم مدى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها بصفة مشتركة، ولا سيما في ضوء الموعد المستهدف، وهو عام ٢٠١٩، لتحقيق الغايات المبينة في الفقرة ٣٦ من الإعلان السياسي؛ تحليل الاتجاهات والثغرات والتحديات القائمة والناشئة؛

(ب) تأمين المستقبل: تعزيز جهودنا الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك وسائل التنفيذ وبناء القدرات والمساعدة التقنية، على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة.

### ملخص للنقاط البارزة في اجتماع المائدة المستديرة بشأن تقييم مدى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها بصفة مشتركة

٣٢ - تولت ماريا يارمن بييركه (النرويج) رئاسة اجتماع المائدة المستديرة هذا، بترشيح من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وعرضت في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٥ آذار/مارس، النقاط البارزة في اجتماع المائدة المستديرة. ويرد فيما يلي ملخص للنقاط البارزة، التي لم تخضع للتفاوض:

٣٣ - أقر العديد من المشاركين بإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال العقد الماضي بشأن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، ومنها تحسين فهم تلك المشكلة ووضع وبلورة وتنفيذ استراتيجيات وطنية في هذا الشأن وتعزيز تبادل المعلومات.

٣٤ - وشملت الإنجازات الأخرى نظام جدولة أكثر تجاوباً واعتماد العديد من البلدان لتهج قائمة على الأدلة العلمية تعطي الأولوية للصحة العمومية وحقوق الإنسان.

٣٥ - غير أن المتكلمين لاحظوا أن صنوف المخدرات وأسواقها أخذت في التوسع والتنوع منذ عام ٢٠٠٩، وأن حجم أنشطة زراعة العقاقير المخدرة، مثل الأفيون، وإنتاجها على نحو غير مشروع، قد بلغ مستويات قياسية من الارتفاع، وينطبق ذلك على الاتجار بها بالسلاشف بطريقة غير مشروعة. ولا يزال عدد الوفيات المرتبطة بتعاطي المخدرات كبيراً ولا تزال العديد من البلدان لا تقدم خدمات طبية وصحية مناسبة للعلاج من تعاطي المخدرات. وكثيراً ما لا تملك الحكومات الأشد تضرراً الإمكانيات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

٣٦ - ومن بين التحديات المستمرة والمستجدة تعاطي عدة عقاقير معا وإساءة استعمال عقاقير الوصفات الطبية وزيادة مستويات العنف ومعدلات جرائم القتل المرتبطة بالمخدرات.

٣٧ - وأشار أيضاً إلى أن فرص المرأة في الحصول على الخدمات العلاجية أقل من الرجل وأن حالات الوصفم وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، لا تزال قائمة. كما أن إمكانيات الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من أجل استخدامها

للأغراض الطبية والعلمية، بما فيها تخفيف الألم والرعاية اللطيفة، لا تزال محدودة أو منعدمة في العديد من أنحاء العالم.

٣٨- ويرى المشاركون أن ثمة تحدياً خاصاً تطرحه المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك الفنتانيل ونظائره، وسائر المؤثرات الأفيونية والميثامفيتامين، حيث يوجد قصور في خدمات الوقاية والعلاج والتدابير التشريعية اللازمة. وينبغي للبلدان أن تحد من إنتاج المخدرات الاصطناعية غير المشروع، وأن تعزز القدرة على كشف المؤثرات النفسانية الجديدة، وأن تستهدف أنشطة بيع هذه المواد عبر الإنترنت والاتجار بها، وأن تحد من الطلب العالمي عليها.

٣٩- وأشار المتكلمون أيضاً إلى التدفقات المالية غير المشروعة وعمليات غسل الأموال المتصلة بالاتجار بالمخدرات، ولاحظوا عدم وجود معلومات كافية عن الشبكات غير المشروعة التي ترتكب هذه الجرائم، ووصفوا التعاون الثنائي والدولي والإقليمي بأنه مقوم أساسي للتصدي لهذه الظواهر وذكروا أن على الدول أن تتعاون في العمل على كشف العائدات المتأتية من الجرائم وضبطها ومصادرتها وإعادةها.

٤٠- ولاحظ عدة متكلمين أن الانضمام إلى اتفاقيات مراقبة المخدرات وتنفيذها مقومان رئيسيان من مقومات المراقبة الدولية للمخدرات، وأن إباحة الاستعمال غير الطبي للقنب في بعض المناطق يشكل تحدياً يهدد الصحة العمومية ورفاه الشباب.

٤١- وأقر العديد من المشاركين بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى تدعيم تدابير التصدي لمواجهة التحديات المستمرة والمستجدة المتصلة بالمخدرات وسد الثغرات القائمة، والتوسع في تبادل المعلومات والتحليل، وتوفير المزيد من الموارد.

٤٢- ورأى العديد من المشاركين ضرورة تكريس العقد القادم للوفاء بالالتزامات المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، مع التركيز على تنفيذ التوصيات العملية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة.

٤٣- وسَلَّمَ المتكلمون أيضاً بأن الأهداف الطموحة التي حُدِّدت في عام ٢٠٠٩ للحد من الطلب على المخدرات وعرضها ستظل صالحةً لما بعد عام ٢٠١٩، وبضرورة تنفيذ جميع الصكوك على نحو متوازن وشامل.

٤٤- وأُفيد بتقديم العمل على زيادة عدد الدول الأعضاء التي تقدم الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، مع الإشارة إلى ضرورة تحسين نطاقات التغطية الجغرافية للبيانات الموثوقة وزيادة تيسير توافرها. وأُعرب عن التأييد للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تحديث الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

**ملخص للنقاط البارزة في اجتماع المائدة المستديرة بشأن تأمين المستقبل: تعزيز جهودنا الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال تعزيز التعاون الدولي**

٤٥- تولى خوان رامون دي لا فوينتي (المكسيك) رئاسة اجتماع المائدة المستديرة الثانية، بترشيح من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعرض، خلال الجلسة السادسة أيضاً، النقاط البارزة في اجتماع المائدة المستديرة. ويرد فيما يلي ملخص للنقاط البارزة، التي لم تخضع للتفاوض:

٤٦- بغية التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في العقد الماضي، سلط المشاركون الضوء على أهمية تعزيز التعاون الدولي، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، مع التسليم بأن "مقاساً واحداً لا يناسب الجميع"، وكذلك أهمية الجهود المشتركة التي تركز على تنفيذ نهج متكاملة ومتوازنة ومتعددة التخصصات وتستند إلى الأدلة العلمية وشاملة وقائمة على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكد العديد من المتكلمين طابع التعاضد والتكامل الذي يتسم به الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعقودة في عام ٢٠١٦.

٤٧- وأشار المتكلمون إلى الالتزام المشترك بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بتعزيز وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة المخدرات، استناداً إلى الاتفاقيات الدولية والصكوك الأخرى ذات الصلة، إلى جانب الالتزامات السياسية التي قطعت على مدى العقد الماضي.

٤٨- وأكد المتكلمون مجدداً أن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة لا تزال تمثل حجر الزاوية في السياسة الدولية للمخدرات. وشدد عدد من المتكلمين على أن الاتفاقيات تتيح للدول الأعضاء ما يكفي من المرونة لصوغ وتنفيذ سياسات وطنية بشأن المخدرات تتوافق مع أولوياتها واحتياجاتها وتتسق مع مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة والقانون الدولي المنطبق.

٤٩- وأقر المتكلمون بالحاجة الملحة إلى إجراء تنقيح معمق للنهج السائد، إدراكاً منهم لأوجه القصور التي تشوبه.

٥٠- وفي إطار التركيز على تعزيز نهج الصحة العمومية، دعا عدة متكلمين آخرين إلى عدم تجريم تعاطي المخدرات، بينما أعرب آخرون عن قلقهم إزاء التطورات الجارية في أجزاء مختلفة من العالم بشأن المواد الخاضعة للمراقبة. وسلط عدة متكلمين الضوء على أهمية تنفيذ سياسات وطنية متناسبة وفعالة، بما في ذلك إيجاد بدائل للإدانة أو العقاب بالنسبة للجرائم المتصلة بالمخدرات في الحالات المناسبة.

٥١- وسعيًا إلى تنفيذ الالتزامات المشتركة المتعهد بها على مدار العقد الماضي، شدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى تعزيز الجهود الوطنية والتعاون الدولي على جميع المستويات لكفالة توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية والحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، بما في ذلك من أجل تخفيف الألم والمعاناة، مع منع تسريبها وتعاطيها والاتجار بها.

٥٢- وشدد عدة متكلمين على ضرورة كفالة عدم التمييز في الحصول على الخدمات الصحية والرعاية والخدمات الاجتماعية في سياق برامج الوقاية والرعاية الأولية والعلاج، بما في ذلك التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لتعاطي المخدرات على الصحة العمومية، وشددوا على الحاجة إلى توفير برامج متخصصة، تلبى الاحتياجات المحددة لأفراد المجتمع المعرضين للخطر، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أكد على أهمية وضع وتنفيذ برامج مناسبة للوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي وسائر الأمراض المنقولة بالدم المرتبطة بتعاطي المخدرات.

٥٣- وفيما يتعلق بالتحديات المستمرة والجديدة، أبرز العديد من المتكلمين الحاجة إلى التصدي لتوسع وتنوع صنوف المخدرات وأسواقها، والمخاطر المتزايدة الناجمة عن جملة أمور منها المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وكذلك الاستخدام غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية. وشدد بعض المتكلمين أيضاً على الحاجة إلى التصدي للصلات المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى للجريمة المنظمة، بما فيها غسل الأموال، وكذلك الاستغلال الإجرامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتسهيل الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات. وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية تعزيز التعاون العملي عبر الحدود وتعزيز التعاون في المسائل الجنائية، والتصدي لتسريب السلائف غير المشروعة.

٥٤- وفي ذلك الصدد، شدد المتكلمون على ضرورة الملحة لوضع تدابير مبتكرة وتعزيز التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة عن تطور اتجاهات وأنماط الإنتاج والاتجار والاستهلاك.

٥٥- وشدد عدة متكلمين على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد من أجل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، للتأكد من أن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان الأكثر تضرراً من مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك بسبب الزراعة والإنتاج والعبور والاستهلاك بصورة غير مشروعة، يمكنها التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

٥٦- واعتبر العديد من المتكلمين أن تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك تبادل الممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية والأكاديمية، من العناصر الحاسمة في التعجيل بالتنفيذ العملي للالتزامات المشتركة التي تعهد بها المجتمع الدولي.

٥٧- وأكد عدد من المتكلمين على أهمية الدور القيادي الذي تضطلع به لجنة المخدرات، وشجعوا المكتب على مواصلة تعزيز تعاونه مع سائر كيانات الأمم المتحدة.

٥٨- وشدد عدة متكلمين على أهمية تعزيز المنظور الإنمائي في إطار تنفيذ سياسات وبرامج وطنية شاملة ومتكاملة ومتوازنة بشأن المخدرات، بما في ذلك برامج التنمية البديلة، وبالتالي معالجة الأسباب المؤدية إلى زراعة المخدرات وصنعها وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وعواقب تلك الأنشطة، ومنها ضرور العنف المرتبط بالمخدرات والفقر والإقصاء والتهميش والوصم والتفكك الاجتماعي.

٥٩- وسلط العديد من المتكلمين الضوء على أهمية التأكد من أن السياسات المتعلقة بالمخدرات قد وضعت ونفذت بالتماشي مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أهمية البيانات الموثوقة والعالية الجودة، وشددوا على ضرورة تحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها وتبادلها. وفي هذا الصدد، دعا عدد من المتكلمين مكتب المخدرات والجريمة إلى أن يقدم، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، الدعم للدول الأعضاء في العمل على تدعيم وتبسيط الأدوات القائمة لجمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك تحسين جودة الاستبيانات الخاص بالتقارير السنوية ومعدلات الرد عليه وفعاليتها.

## دال - اعتماد مشروع الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

٦٠ - اعتمد وزراء وممثلو الحكومات المشاركون في الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، خلال الجلسة الأولى، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، الإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

٦١ - وقبل اعتماد الإعلان الوزاري، أشارت ممثلة الأمانة إلى بيان الآثار المالية المترتبة على الإعلان الوارد في الوثيقة E/CN.7/2019/CRP.11.

## هاء - اختتام الجزء الوزاري

٦٢ - ألقى رئيس الدورة الثانية والستين للجنة كلمة ختامية.